

## معيار فحص التقارير المالية الأولية

لجنة معايير المراجعة

صفر ١٤٢٠هـ

مايو ١٩٩٩م

تركت هذه الصفحة فارغة

## تقديم :

تُعدُّ المحاسبة من الأدوات المهمة التي تساعد على ضبط أعمال المنشآت بأنواعها المختلفة وتساعد القائمين عليها على اتخاذ القرارات الصائبة التي تكفل استمرار تلك المنشآت ومساهمتها في تقوية وتدعيم الاقتصاد الوطني ، ولذا قامت وزارة التجارة بدراسة مستفيضة بغرض تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة انتهت بصدر المرسوم الملكي الكريم رقم م/١٢ وتاريخ ١٣/٥/١٤١٢هـ الذي تمت بموجبه الموافقة على نظام المحاسبين القانونيين ، والذي ينص في مادته التاسعة عشرة على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ؛ وهي هيئة تعمل تحت إشراف وزارة التجارة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتقاء بمستواها ، ومن ذلك ما نصت عليه الفقرة (١) من المادة (١٩) من نظام المحاسبين القانونيين وهو أن من أغراض الهيئة مراجعة معايير المحاسبة وتطويرها واعتمادها.

وفي ضوء ذلك قرر مجلس إدارة الهيئة تشكيل لجنة (لجنة معايير المحاسبة) تتولى إعداد وتطوير معايير المحاسبة التي يتعين على المنشآت ، على اختلاف أشكالها النظامية أو نشاطها الذي تباشره ، الالتزام بها عند إعداد القوائم المالية لتلك المنشآت ، وأن يلتزم عند إعداد المعايير بلائحة إعداد معايير المحاسبة وتعديلها والتي تم اعتمادها من قبل مجلس إدارة الهيئة برقم ٢/٢/٣ وتاريخ ١٥/٥/١٤١٤هـ الموافق ٣٠/١٠/١٩٩٣م.

ونظرا لأهمية موضوع فحص التقارير المالية الأولية رأت اللجنة إعداد معيار تفصيلي بهذا الموضوع ، وكلفت الدكتور صلاح الدين عبد المنعم مبارك (المستشار) بإعداد مشروع المعيار ، وقامت اللجنة بمناقشة مشروع المعيار والدراسة المرفقة خلال عدة اجتماعات. وقام المستشار بإعادة صياغة مشروع المعيار والدراسة في ضوء الملاحظات المقدمة ، وبعد اعتمادها من اللجنة أرسلت لذوي الاهتمام والاختصاص ، وطلب منهم تزويد الهيئة بما لديهم من ملاحظات ، كما نوقش مشروع المعيار في لقاء مفتوح حضره عدد من ذوي الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة والمراجعة من مهنيين ومسؤولين حكوميين وأكاديميين ورجال أعمال ، وقامت اللجنة بدراسة ما ورد من ملاحظات وتعديل مشروع المعيار بالملاحظات التي أخذ بها ؛ وبعرضه على مجلس إدارة الهيئة صدر عن المجلس قرار برقم ٢/١٢ وتاريخ ١٧/٢/١٤٢٠هـ الموافق ١/٦/١٩٩٩م قضى باعتماد المعيار.

والله الموفق ،،،

الأمين العام

يوسف محمد المبارك

تركت هذه الصفحة فارغة

فهرس معيار فحص التقارير المالية الأولية

<u>الصفحة</u>	<u>البيــــــــــــــــان</u>	<u>المعــــــــــــــــيار :</u>
١١٠٩	نطاق المعيار	١
١١٠٩	هدف المعيار	٢
١١٠٩	نص المعيار	٣
١١١٦	التعايير	٤
١١١٦	سريان مفعول المعيار	٥
١١١٧	- نماذج توضيحية لتقرير المراجع	
	<u>الدراسة المرفقة بالمعيار :</u>	
١١٢٧	مفهوم التقارير المالية الأولية	١
١١٢٨	الحاجة لفحص التقارير المالية الأولية	٢
١١٢٩	مفهوم وأهداف فحص التقارير المالية الأولية	٣
	ملاءمة معايير المراجعة السعودية لفحص التقارير المالية الأولية:	٤
١١٣٠	١/٤ الإطار العام	
١١٣١	٢/٤ معيار أدلة وقرائن المراجعة	
١١٣٢	٣/٤ معايير التقارير	
١١٣٤	مسمى المعيار	٥
	دراسة تحليلية لنصوص المعيار :	٦
١١٣٥	١/٦ إجراءات فحص التقارير المالية الأولية	
١١٤٢	٢/٦ تقرير فحص التقارير المالية الأولية	
١١٤٦	٣/٦ الأحداث اللاحقة	
١١٤٧	٤/٦ التقارير المالية الأولية المرفقة بالقوائم المالية السنوية	
١١٤٨	٥/٦ أوراق العمل	
١١٤٩	٦/٦ قبول مهمة فحص التقارير المالية الأولية	
١١٥٢	٧/٦ إجراءات وضوابط نظام الرقابة الداخلية	
١١٥٦	- دراسة مقارنة للمعيار المقترح مع المعايير الأمريكية والبريطانية.	
١١٧٣	- مراجع الدارسة النظرية	
١١٧٤	- قائمة المصطلحات المستخدمة في مشروع المعيار	

تركت هذه الصفحة فارغة

فهرس  
معيار فحص التقارير المالية الأولية

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
١ - نطاق المعيار	١١٠٩
٢ - هدف المعيار	١١٠٩
٣ - نص المعيار	١١٠٩
٤ - التعاريف	١١١٦
٥ - سريان مفعول المعيار	١١١٦

تركت هذه الصفحة فارغة



## معييار فحص التقارير المالية الأولية

### ١ - نطاق المعيار :

١/١ يحدد هذا المعيار متطلبات فحص التقارير المالية الأولية للمنشآت الهادفة للربح ، بغض النظر عن شكلها النظامي سواء تم عرض تلك التقارير بمفردها أو تم إرفاقها بالقوائم المالية السنوية المراجعة أو كجزء من الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم.

#### (فقرة ١٠١)

٢ /١ تقرأ فقرات المعيار في سياق ما ورد من دراسة لفقرات هذا المعيار، وفي سياق ما ورد في معايير المراجعة المعتمدة من الهيئة.

#### (فقرة ١٠٢)

### ٢ - هدف المعيار :

يهدف هذا المعيار إلى تحديد الإجراءات التي يتعين على المراجع القيام بها عند فحص التقارير المالية الأولية.

#### (فقرة ١٠٣)

### ٣ - نص المعيار :

#### ١/٣ إجراءات فحص التقارير المالية الأولية :

يجب على المراجع القيام بإجراءات الفحص اللازمة لتمكينه من تقرير ما إذا كانت هناك تعديلات هامة يتعين إدخالها على التقارير المالية الأولية لكي تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها . وتتضمن تلك الإجراءات قيام المراجع بكل أو بعض الإجراءات التالية :

#### (فقرة ١٠٤)

١/١/٣ إجراء تخطيط ملائم لإنجاز عملية الفحص في وقت ملائم ؛ بحيث تكون متاحة لمستخدميها في وقت يقل عن الوقت المستغرق في إعداد وإصدار التقارير المالية السنوية.

#### (فقرة ١٠٥)

٢/١/٣ أن يستفسر عن نظام الرقابة الداخلية بما في ذلك:

أ - طبيعة النظام المحاسبي ، بما في ذلك طرق تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث والظروف لإعداد التقارير المالية الأولية.

## ١٢- معيار فحص التقارير المالية الأولية

ب - بيئة الرقابة وتقدير المخاطر والأنشطة الرقابية والمعلومات والاتصال ومراقبة الأداء.

ج - التغييرات الجوهرية في الرقابة الداخلية منذ أحدث مراجعة للقوائم المالية السنوية أو التغييرات ذات الأهمية النسبية في فحص التقارير المالية الأولية ، لتحديد تأثيرها المحتمل على الرقابة الداخلية وعلى إعداد التقارير المالية الأولية. فإذا كان المحاسب القانوني لم يقم بمراجعة أحدث قوائم مالية سنوية ، فيجب عليه القيام بإجراءات للحصول على معرفة كافية بنظام الرقابة الداخلية للمنشأة.

### (فقرة ١٠٦)

٣/١/٣ تطبيق إجراءات تحليلية على التقارير المالية الأولية لتحديد الاستفسارات المتعلقة ببنود معينة تبدو غير عادية والأسس التي تعد على أساسها هذه الاستفسارات. ومن هذه الإجراءات التحليلية ما يلي :

- مقارنة المعلومات المالية للفترة الجارية مع الفترة الأولية السابقة لها مباشرة والفترة المقابلة لها من العام المالي السابق.
- دراسة العلاقات بين قيم المعلومات المالية للفترة الأولية أو المعدلات المالية المنبثقة منها مع توقعات المراجع ، بناء على فهمه لظروف العمل والصناعة التي يعمل بها.

### (فقرة ١٠٧)

٤/١/٣ الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية ولجان مجلس الإدارة ولجنة المراجعة للتعرف على القرارات التي قد تكون ذات أثر على التقارير المالية الأولية.

### (فقرة ١٠٨)

٥/١/٣ التحقق من الالتزام بمعايير المحاسبة المتعارف عليها بصفة عامة ومعيار التقارير المالية الأولية بصفة خاصة عند إعداد التقارير المالية الأولية.

### (فقرة ١٠٩)

## معيار فحص التقارير المالية الأولية - ١٢-

٦/١/٣ الحصول على تقارير المراجعين الآخرين الذين ساهموا في فحص تقارير أولية لقطاعات من قطاعات المنشأة التي يتم فحصها ، أو لإحدى المنشآت التابعة لها ، أو إحدى الوحدات كان للمنشأة استثمار فيها.

### (فقرة ١١٠)

٧/١/٣ الحصول على خطاب تمثيل من قبل الإدارة يؤكد - كحد أدنى - على :

- أ - مسئولية إدارة المنشأة عن إعداد التقارير المالية الأولية.
- ب - ما إذا كانت التقارير المالية الأولية معدة طبقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها ، ومطبقة بشكل منتظم من فترة إلى أخرى.
- ج - ما إذا كانت هناك تغييرات في نشاط المنشأة أو في السياسات المحاسبية المتبعة.
- د - أي أمور أخرى قد دار حولها الجدل خلال تنفيذ الإجراءات السابقة.
- هـ - أي أحداث وقعت عقب انتهاء العمل الميداني والتي يكون أثرها مهماً على المعلومات الواردة في تقرير المراجع.
- و - اطلاع المراجع على جميع محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية للمساهمين ، والأحداث اللاحقة وأي أمور مهمة ذات علاقة.
- ز - أي معلومات أخرى يرى المراجع أهمية الحصول عليها مكتوبة من الإدارة.

### (فقرة ١١١)

#### ٢/٣ عمق الإجراءات :

يتعين على المراجع أن يأخذ في الحسبان العوامل التالية ، عند تحديد عمق إجراءات الفحص المشار إليها في الفقرة (١/٣) أعلاه :

### (فقرة ١١٢)

١/٢/٣ مدى معرفة المراجع بالنظام المحاسبي للعميل وإجراءات إعداد التقارير المالية الأولية. وإذا لم تتوافر للمراجع تلك المعرفة ، فيتعين عليه أن يزيد من إجراءات فحص التقارير المالية الأولية بما يمكنه من الحصول على تلك المعرفة.

### (فقرة ١١٣)

٢/٢/٣ مدى إلمام المراجع بأوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية. ولتحقيق ذلك يلزم على المحاسب دراسة التغيرات التي حدثت في نظام الرقابة الداخلية اللاحقة لآخر فحص ، وإجراءات الرقابة المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية الأولية.

وإذا اكتشف المراجع أن نظام الرقابة الداخلي ينطوي على أوجه قصور مهمة تحول دون إعداد تقارير أولية تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها ، فيتعين عليه أن يقرر ما إذا كان هذا القصور يمثل قيوداً على نطاق مهمته يحول دون إنجاز هذا الفحص. ويتطلب الأمر في هذه الحالة أن يطلع الإدارة كتابة على هذه الظروف ، وتقديم أي ملاحظات يرى أهمية عرضها على الإدارة.

#### (فقرة ١١٤)

٣/٢/٣ مدى إلمام المراجع بالتغيرات في طبيعة وحجم نشاط الأعمال للعميل والتغيرات المحاسبية. ولتحقيق ذلك يلزم المراجع أن يفحص أي تغيرات في طبيعة أو حجم أنشطة الأعمال للعميل أو تغيرات في معايير المحاسبة أو في طرق تطبيقها. وعلى المراجع أن يقرر كيفية التقرير عن تلك التغيرات وكذا تأثيرها على التقارير المالية الأولية.

#### (فقرة ١١٥)

٤/٢/٣ يجب أن يكون المراجع على معرفة بالإصدارات الجديدة لمعايير المحاسبة المالية التي تصدر خلال الفترة المالية التي تعد عنها التقارير المالية الأولية تحت الفحص. وعلى المراجع أن يأخذ في الاعتبار مدى تأثير هذه المعايير على التقارير المالية الأولية.

#### (فقرة ١١٦)

٥/٢/٣ يجب على المراجع أن يستفسر من المستشار القانوني للعميل عن القضايا المقامة من أو ضد العميل ، ويتعين على المراجع أن يقيّم مدى تأثير تلك القضايا - إن وجدت - على التقارير المالية الأولية.

#### (فقرة ١١٧)

٦/٢/٣ إذا تبين للمراجع أثناء فحصه وجود معلومات يكون من شأنها احتمال الخروج عن معايير المحاسبة المتعارف عليها ، فيجب عليه أن يقيّم مدى تأثير ذلك على التقارير المالية الأولية وأن يقوم بالاجراءات التي يراها ملائمة للتوصل إلى نتائج مقنعة.

#### (فقرة ١١٨)

٣/٣ تقرير فحص التقارير المالية الأولية :

١/٣/٣ يجب على المراجع أن ينص في تقرير الفحص على من يوجه إليه تقرير الفحص.

(فقرة ١١٩)

٢/٣/٣ يجب على المراجع أن يبين في فقرة مستقلة نطاق الفحص ، ويجب أن تشمل فقرة نطاق الفحص على ما يلي :

- أ - التقارير المالية الأولية التي شملها تقرير الفحص.
- ب- مسئولية إدارة المنشأة عن إعداد التقارير المالية الأولية.
- ج- موقف إدارة المنشأة من تمكين المراجع من الحصول على البيانات والإيضاحات التي طلبها.
- د - إقرار من المراجع باتباع معيار فحص التقارير المالية الأولية.

هـ- وصف لإجراءات فحص التقارير المالية الأولية.

و - أن الفحص أقل نطاقاً من نطاق مراجعة القوائم المالية السنوية التي تتم وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها ، والتي يكون هدفها الرئيسي إبداء رأي حول ما إذا كانت القوائم المالية تظهر - بعدل - المركز المالي ونتائج الأعمال ؛ لذا فإن المراجع لا يتوصل إلى مثل هذا الرأي وإنما يبين في تقريره نتيجة فحصه فقط ولا يبدي أي رأي.

(فقرة ١٢٠)

٣/٣/٣ يجب على المراجع أن يعبر صراحة عن نتيجة الفحص في فقرة مستقلة ينص فيها على أنه لم يتبين له وجود أية تعديلات مهمة يتعين إدخالها على المعلومات المالية الأولية محل الفحص ، لكي تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها ، ويبين نموذج رقم (١) مثالا لتقرير الفحص النمطي.

(فقرة ١٢١)

٤/٣/٣ إذا ما تبين للمراجع عدم الالتزام بمعايير المحاسبة المتعارف عليها أو عدم كفاية الإفصاح عن العمليات والأحداث والظروف ، فيجب عليه أن يبين في تقريره أي ملاحظات تبينت له أثناء قيامه بالفحص من شأنها الإفادة عن عدم الالتزام بمعايير المحاسبة المتعارف عليها.

## معيار فحص التقارير المالية الأولية - ١٢ -

وإذا ما توصل المراجع إلى أن التقارير المالية الأولية قد تأثرت بشكل ملحوظ نتيجة عدم الالتزام بمعايير المحاسبة المتعارف عليها، فيجب عليه أن يضيف في تقريره بعد فقرة نطاق الفحص فقرة توضيحية (فقرة ملاحظات) يصف فيها طبيعة الخروج عن معايير المحاسبة المتعارف عليها، وأثر هذا الخروج على التقارير المالية الأولية.

وإذا تبين للمراجع وجود قيود على استكمال العمل المنوط به بدرجة تؤدي إلى صعوبة التوصل إلى نتيجة حول التقارير المالية الأولية، فيجب عليه أن يقرر ما إذا كان هذا القصور يمكن أن يمنعه من استكمال مهمته. ويبين نموذج (٤) مثالاً لتقرير فحص ينطوي على عدم توصل المراجع إلى نتيجة معينة.

### (فقرة ١٢٢)

يجب توقيع تقرير الفحص من المراجع المرخص له نفسه إذا كان فرداً، أو من الشريك الذي شارك أو أشرف على الفحص فعلاً بالنسبة للشركات المحاسبية، ولا يجوز إنابة أي شخص آخر للتوقيع. كما يتعين على المراجع - قبل توقيعه تقرير الفحص - أن يفحص التقارير المالية الأولية، وأن يتأكد من أنها قد أجزت من الجهة المسؤولة عن إعدادها.

٥/٣/٣

ويجب على المراجع أن يؤرخ تقرير الفحص بتاريخ اليوم الذي انتهى فيه العمل الميداني. وأن يتأكد من أنه لم تقع أحداث بين نهاية الفترة الدورية موضوع الفحص وتاريخ تقريره تتطلب الإيضاح أو تعديل التقارير المالية الأولية ولم يتم إيضاحها أو تعديل المعلومات المالية الأولية نتيجة لها.

### (فقرة ١٢٣)

٤/٣ التقارير المالية الأولية المرفقة بالقوائم المالية السنوية :

١/٤/٣ إذا قام المراجع بمراجعة القوائم المالية السنوية وتضمنت هذه القوائم التقارير المالية الأولية، فيجب عليه أن يطبق إجراءات الفحص التي يتطلبها هذا المعيار.

### (فقرة ١٢٤)

٢/٤/٣ يجب أن يبين المراجع في تقريره عن القوائم المالية السنوية ما إذا كانت التقارير المالية الأولية المرفقة بالقوائم المالية السنوية :

## ١٢- معيار فحص التقارير المالية الأولية

أ - قد تم فحصها ، ولكنه لم يكتب عليها بوضوح إنها "غير مراجعة".

ب- لم يتم فحصها ولم يكتب عليها عبارة "غير مراجعة".

ج - لم تعرض وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها ، وأن تقرير فحص التقارير المالية الأولية - والذي أوضح هذا الخروج - لم يعرض مع تلك التقارير.

د - نطاق فحص التقارير المالية الأولية يقل كثيرا عن إجراءات مراجعة القوائم المالية السنوية ، وأن التقرير المستقل لفحص تلك التقارير المالية الأولية - والذي تضمن هذا الإيضاح - لم يعرض مع تلك المعلومات.

(فقرة ١٢٥)

٥/٣ أمور أخرى :

١/٥/٣ المراجعون الآخرون :

يجب على المراجع أن يلتزم بمعايير المراجعة المعتمدة من الهيئة إذا استخدم عمل مراجع آخر قام بفحص المكونات المهمة من التقارير المالية الأولية للمنشأة التي تم إعداد تقرير الفحص عنها ، أو كان الفحص مشتركا.

(فقرة ١٢٦)

٢/٥/٣ أوراق العمل :

يجب أن توثق أوراق العمل أداء ونتائج إجراءات الفحص ، كما يجب على المراجع مراعاة الإرشادات العامة ، الخاصة بالتوثيق والواردة في معايير المراجعة.

(فقرة ١٢٧)

٣/٥/٣ قبول مهمة فحص التقارير المالية الأولية :

يجب على المراجع أن يوثق كتابةً نطاق مهمة فحص التقارير المالية الأولية.

(فقرة ١٢٨)

٤/٥/٣ إجراءات وضوابط الرقابة الداخلية :

يجب أن يتوافر للمراجع قدر من المعرفة بإجراءات وضوابط الرقابة الداخلية للعميل إلى الحد الذي يمكنه من :  
- التعرف على الأخطاء المحتملة ذات الأهمية النسبية المرتبطة بالتقارير المالية الأولية.

## ١٢- معيار فحص التقارير المالية الأولية

- اختيار الاستفسارات والإجراءات التي يمكن أن توفر للمراجع أساساً للتقرير حول ما إذا كانت هناك تعديلات مهمة يتعين إدخالها على التقارير المالية الأولية لكي تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها. (فقرة ١٢٩)

### ٤ - تعاريف :

#### ١/٤ التقارير المالية الأولية :

القوائم المالية التي تصدرها المنشآت عن فترات زمنية (فترات أولية) تقل مدتها عن سنة مالية كاملة ، وغالبا ما تكون عن فترة ثلاثة أشهر (ربع سنوية). (فقرة ١٣٠)

#### ٢/٤ فحص التقارير المالية الأولية :

اختبارات رتيبة محدودة ينفذها الفاحص على القوائم المالية الأولية لتحديد ما إذا كان هناك تعديلات مهمة يتعين إدخالها على التقارير المالية الأولية لكي تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها. (فقرة ١٣١)

### ٥ - سريان مفعول المعيار :

يجب أن تفحص وفق هذا المعيار التقارير المالية الأولية التي تعد عن فترة مالية أولية تبدأ بعد صدور المعيار. (فقرة ١٣٢)

تم اعتماد مشروع المعيار النهائي من قبل لجنة معايير المراجعة :

الدكتور/ عبدالله علي المنيف (الحرس الوطني)	الأستاذ / خالد محمد حمد الصليح (صندوق التنمية الصناعي)
الدكتور/ وابل علي الوابل (جامعة الملك سعود)	الأستاذ / عبدالمجيد أحمد مهندس (محاسب قانوني) *
الدكتور/ أحمد عبدالله المغامس (جامعة الملك سعود)	الدكتور/ عبدالله عبدالرحمن باعشن (محاسب قانوني) *
الدكتور/ محمد فداء الدين بهجت (جامعة الملك عبد العزيز) *	الأستاذ / أسامة عبد الله الخريجي (محاسب قانوني)
الدكتور/ سليمان حسن عطية (جامعة الملك فهد للبترول والمعادن)	الأستاذ/ عبدالله عبدالعزيز السويلم (محاسب قانوني)
الأستاذ/ أحمد محمد العبد القادر (ديوان المراقبة العامة)	

وتم اعتماد المعيار من قبل مجلس إدارة الهيئة بموجب القرار رقم ٢/١٢ وتاريخ ١٤٢٠/٢/١٧ هـ الموافق ١٩٩٩/٦/١ م.

\* اعتذر عن حضور الاجتماع.



## نماذج توضيحية لتقرير المراجع

تركت هذه الصفحة فارغة

## نموذج رقم (١)

### تقرير المحاسب القانوني عن فحص التقارير المالية الأولية تقرير فحص محدود نمطي

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

**نطاق الفحص :** لقد فحصنا قائمة المركز المالي لشركة \_\_\_\_\_ كما هي عليه في \_\_\_\_\_ وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية للأشهر الثلاثة المنتهية في ذلك التاريخ ، والمعدة من قبل الشركة ، والمقدمة لنا مع كافة المعلومات والبيانات التي طلبناها. وكان فحصنا فحصا محدودا وفقا لمعيار فحص التقارير المالية الأولية الصادر من قبل الهيئة. ويتكون الفحص المحدود بصفة أساسية من تطبيق إجراءات تحليلية على المعلومات المالية ، والاستفسار من الأشخاص المسؤولين في المنشأة عن الأمور المالية المحاسبية. ويعد هذا الفحص أقل نطاقا من عملية المراجعة التي تتم وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها - والتي تهدف أساسا إلى إبداء الرأي في القوائم المالية ككل - لذا فإننا لن نبدي مثل هذا الرأي.

**نتيجة الفحص :** وبناء على الفحص المحدود والذي قمنا به ، لم يتبين لنا وجود أية تعديلات مهمة يتعين إدخالها على التقارير المالية الأولية المرفقة لكي تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها.

التاريخ : / /

التوقيع : -----

المرخص له برقم : -----

## نموذج رقم (٢)

### تقرير المحاسب القانوني عن فحص التقارير المالية الأولية تقرير فحص محدود معدل بسبب عدم الالتزام بمعايير المحاسبة المتعارف عليها

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

**نطاق الفحص :** لقد فحصنا قائمة المركز المالي لشركة \_\_\_\_\_ كما هي عليه في \_\_\_\_\_ وقائمة الدخل للأشهر الثلاثة المنتهية في ذلك التاريخ ، والإيضاحات من رقم (٠٠٠) إلى رقم (٠٠٠) التي تُعدُّ جزءاً من هذه القوائم المعدة من قبل الشركة ، والمقدمة لنا مع كافة المعلومات والبيانات التي طلبناها. وكان فحصنا فحصاً محدوداً وفقاً لمعيار فحص التقارير المالية الأولية الصادر من قبل الهيئة. ويتكون الفحص المحدود بصفة أساسية من تطبيق إجراءات تحليلية على المعلومات المالية ، والاستفسار من الأشخاص المسؤولين في المنشأة عن الأمور المالية المحاسبية. ويعد هذا الفحص أقل نطاقاً من عملية المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها - والتي تهدف أساساً إلى إبداء الرأي في القوائم المالية ككل - لذا فإننا لا نبدي مثل هذا الرأي.

**فقرة الملاحظات :** بناءً على المعلومات التي قدمتها لنا الإدارة ، وكما هو مبين في الإيضاح رقم (.....) حول التقارير المالية الأولية ، فقد خضعت الشركة لغرامة بمبلغ ..... ريالاً بسبب عدم وفائها بالتزاماتها بموجب أحد العقود الإنشائية. وتتوي المنشأة تسجيل هذا المبلغ عند دفعه ، الأمر الذي لا يتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها التي تتطلب إظهار هذا المبلغ ضمن الخصوم المتداولة. ولو تم تسجيل هذا المبلغ لزادت الخصوم المتداولة بمبلغ ..... ريال ونقص كل من صافي الدخل ورأس المال العامل الناتج عن التشغيل خلال الفترة المالية بنفس المبلغ.

**نتيجة الفحص :** وبناءً على الفحص المحدود الذي قمنا به ، وفيما عدا ما أشرنا إليه في الفقرة السابقة ، لم يتبين لنا وجود أية تعديلات مهمة يتعين إدخالها على التقارير المالية الأولية المرفقة لكي تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها.

التاريخ : / /

التوقيع : \_\_\_\_\_

المرخص له برقم : \_\_\_\_\_

نموذج رقم (٣) : تقرير الفحص  
تقرير المحاسب القانوني عن فحص التقارير المالية الأولية  
تقرير فحص محدود معدل بسبب إفصاح غير ملائم

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

**نطاق الفحص :** لقد فحصنا قائمة المركز المالي لشركة \_\_\_\_\_ كما هي عليه في \_\_\_\_\_ وقائمة الدخل للأشهر الثلاثة المنتهية في ذلك التاريخ ، والإيضاحات من رقم (.....) إلى رقم (.....) التي تُعدُّ جزءاً من هذه القوائم المعدة من قبل الشركة ، والمقدمة لنا مع كافة المعلومات والبيانات التي طلبناها. وكان فحصنا فحصاً محدوداً وفقاً لمعيار فحص التقارير المالية الأولية الصادر من قبل الهيئة. ويتكون الفحص المحدود بصفة أساسية من تطبيق إجراءات تحليلية على المعلومات المالية ، والاستفسار من الأشخاص المسؤولين في المنشأة عن الأمور المالية المحاسبية. ويعد هذا الفحص أقل نطاقاً من عملية المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها - والتي تهدف أساساً إلى إبداء الرأي في القوائم المالية ككل - لذا فإننا لا نبدي مثل هذا الرأي.

**فقرة الملاحظات :** بناءً على المعلومات التي قدمتها لنا الإدارة ، تبين أن أحد عملاء الشركة تقدم بتاريخ ..... بدعوى مطالباً الشركة بتعويض قدره ..... ريالاً عن الأضرار التي لحقت به نتيجة استخدام أحد منتجات الشركة ، ولا تزال القضية منظورة أمام القضاء. ولم تفصح التقارير المالية الأولية عن هذه القضية ، ووفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها كان يتعين على الشركة الإفصاح عنها.

**نتيجة الفحص :** وبناءً على الفحص المحدود الذي قمنا به ، وفيما عدا ما أشرنا إليه في الفقرة السابقة، لم يتبين لنا وجود أية تعديلات مهمة يتعين إدخالها على التقارير المالية الأولية المرفقة لكي تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها.

التاريخ : / /

التوقيع : -----

المرخص له برقم : -----